مجتمع

زلزال بقوة 5,4 درجات يضرب وسط اليابان

ضرب زلزال بقوة 5,4 درجات على مقياس ريختر الساحل الشرقي لمحافظة تشيبا في وسط اليابان. وذكرت وكالة الأرصاد الجوية اليابانية أن مركز الزلزال كان على عمق 50 كيلومتراً، ولم ترد تقارير عن وقوع خسائر بشرية أو مادية. وتقع اليابان عند نقطة التقاء أربع صفائح تكتونية، وهو ما يجعلها عرضة للنشاط الزلزالي، كما تعتبر أيضا موطناً لـ100 بركان نشط. وتسبب زلزال وقع في عام 2011، وبلغت قوته تسع درجات على مقياس ريختر، في مقتل أكثر من 15 ألف شخص، كما تسبب بكارثة في محطة فوكوشيما النووية. (قنا)

دراسة تربط تزايد الوفيات في الهند بتلوث الهواء

يشكّل تلوث الهواء بالجسيمات الدقيقة عاملاً ترتبط به نحو 75% من الوفيات في عشر مدن هندية كبيرة، بحسب دراسة نُشرت الخميس، وأشارت إلى أنّ معدل الوفيات مرتفع أيضاً في المدن التي يُعتبر التلوث خفيفاً فيها. وتستند الدراسة المنشورة في مجلة «لانسيت بلانيتاري هيلث»، إلى بيانات بين عامي 2008 و2019 في 10 مدن كبرى، هي: أحمد آباد، وبنغالور، وباناراس، وبومباي، وكالكوتا، ونيودلهي، وحيدر آباد، ومدراس، وبونه، وشيملا، وبيّنت أنّ نحو 7% من الوفيات تُعزى إلى التعرض اليومي للجزيئات الدقيقة. (الأناضول)

مجمع ناصر مهدد بالتوقف

حذرت وزارة الصحة في قطاع غزة، الخميس، من توقف عمل مولدات الكهرباء في مجمع ناصر الطبي في مدينة خانيونس، وهو الوحيد العامل في جنوبي قطاع غزة، من جراء عدم توفر الوقود اللازم لتشغيلها. وقالت الوزارة في بيان: «نحذر من أنه خلال ساعات قليلة سيتم إيقاف مولدات الكهرباء في مجمع ناصر الطبي الذي يقدم الخدمة للمرضى بعد خروج مستشفى غزة الأوروبي عن الخدمة نتيجة لعدم توفر الوقود اللازم لتشغيله. حالياً تم إيقاف العمل في بعض الأقسام داخل المجمع الطبي». ومنذ بداية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، انقطع التيار الكهربائي عن جميع مناطق القطاع بعد نفاد الوقود اللازم لتشغيل محطة التوليد الوحيدة، بالإضافة إلى فصل إسرائيل خطوطها التي تغذي مناطق في القطاع. وعمد جيش الاحتلال منذ اندلاع الحرب إلى استهداف مستشفيات غزة ومنظومتها الصحية، وأخرج معظم المستشفيات عن الخدمة، ما عرض حياة المرضى والجرحى للخطر. والاثنين الماضي، أخلت الطواقم الطبية مستشفى غزة الأوروبي من المرضى والأجهزة اللازمة، فيما أزال النازحون داخل المستشفى خيامهم لنقلها إلى موقع نزوح جديد، إثر إنذار الجيش الإسرائيلي بالإخلاء. وتواصل إسرائيل حربها على غزة متجاهلة قراري مجلس الأمن الدولي بوقفها فوراً، وأوامر محكمة العدل الدولية بإنهاء اجتياح رفح، واتخاذ تدابير لمنع وقوع أعمال إبادة جماعية، وتحسين الوضع الإنساني المزري بالقطاع.

(الأناضول)

مجمع ناصر هو المستشفى الوحيد العامل في جنوب غزة (دعاء الباز/ الأناضول)

ليبيا: عقوبات صارمة ضد الغش

طرابلس ـ **أسامة علي**

أطلقت وزارة التعليم في حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا حزمة إجراءات لتطويق ظاهرة الغش المتفشية في المدارس، وشمل ذلك خصوصاً الامتحانات النهائية للمراحل الأساسية والثانوية التي شهدت استبعاد عشرات من الطلاب المتورطين بحالات غش من الامتحانات.

وحذرت اللجنة العليا للإشراف على امتحانات الشهادات العامة الطلاب والمراقبين من اللجوء إلى الغش، وأكدت عزمها على معاقبة المتورطين وحرمانهم من استكمال الامتحانات. واتخذت اللجنة تدابير في القاعات الـ7927 التي استضافت الامتحانات، ومنعت الطلاب من اصطحاب الهواتف الخليوية وأجهزة التسجيل والآلات الحاسبة التي تحفظ المعلومات، إضافة إلى أي أجهزة أو مواد دراسية قد تساعد في الغش.

ومن بين الإجراءات التي أطلقتها الوزارة مراقبة منصات التواصل الاجتماعي لرصد حالات تصوير أسئلة الامتحانات ونشرها قبل انتهاء الزمن المخصص لكل مادة من مواد الامتحانات، وأكدت أنها لن تتوانى عن اتخاذ الإجراءات اللازمة في شأن مخالفة التعليمات والإجراءات.

وفي اليوم الأول للامتحانات أعلنت وزارة التعليم إلغاء امتحانات 90 طالباً توزعوا على 75 في القسم العلمي و15 في القسم الأدبي بسبب مشاركتهم في الغش ومحاولة إدخال هواتف خليوية، وقررت إعفاء 18 عضواً في لجان الإشراف على الامتحانات وأحالتهم إلى التحقيق الإداري. وفي اليوم الثاني ألغت الوزارة امتحانات 29 طالباً في القسم الأدبي، وأعفت 15 عضواً في لجان الإشراف على الامتحانات. وبعدها ألغت الوزارة امتحانات 206 طلاب، من بينهم 182 في القسم العلمي و24 في القسم الأدبي، كما أعفت 24 عضواً من لجان المراقبة من الإشراف على الامتحانات.

وذكرت الوزارة أنها أحالت أحد المراقبين الى مكتب النائب العام بسبب تصويره الأسئلة ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي في بداية إحدى مواد الامتحانات.

ويشيد المفتش التربوي خليفة بن ناصر بإجراءات الوزارة التي يصفها بأنها «خطوة حقيقية في طريق إصلاح قطاع التعليم، رغم أن بعض الطلاب وأولياء الأمور أبدوا امتعاضهم منها». ويعتبر في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن الامتعاض «متوقع بسبب تفشي ظاهرة الغش التي شاركت فيها بعض المدارس بسبب تردي العملية التعليمية في السنوات السابقة. الإجراءات عادلة في حق الطلاب والمشرفين، وهم عادة من الأساتذة والمدرسين، فالحزم والعقاب ضروريان لترسيخ الردع وإعادة الثقة إلى المؤسسة الرسمية في قيادة العملية التعليمية».

وفي شأن إجراءات مراقبة الامتحانات، أكد بن ناصر أن غالبية حالات الغش سببها الهواتف الخليوية التي يمكن أن يخفيها الطالب ويدخلها معه إلى قاعة الامتحانات، ويشير إلى أن «إجراءات إعفاء أعضاء في لجان الامتحانات لم تتخذ بسبب تورط بعضهم في تسهيل الغش فقط، بل أيضاً بسبب حصول الغش من دون علمهم. وهذا إجراء جيد سيدفع أعضاء اللجان إلى تشديد الرقابة».

وفيما يطالب بن ناصر بألا تقتصر الإجراءات على إعفاء أعضاء اللجان، بل محاسبتهم والتحقيق معهم في حصول الغش في القاعات من دون علمهم، يدعو أيضاً أولياء الأمور إلى دعم الخطط العقابية للوزارة، والمساهمة في تعزيزها عبر عدم التساهل مع أولادهم المفصولين من الامتحانات. وفي مؤشر واضح إلى عزم السلطات المضي في تشديد الرقابة على الامتحانات وتطويق ظاهرة الغش، نقلت وزارة التعليم عن النيابة العامة تأكيدها دعم الجهود التي تبذلها الوزارة للقضاء على ظاهرة الغش، وعدم التهاون مع كل من يتورط بالغش أو يساعد في حصوله سواء من الطلاب أو المكلفين بالإشراف على الامتحانات. ونقلت الوزارة عن النائب العام مطالبته بضرورة تبليغ مكتبه «عن حصول أي أعمال أو اعتداءات تعرقل سير الامتحانات بالشكل المطلوب، من أعضاء في اللجان أو خارجها».

شهادة الثانوية

بدأت امتحانات الشهادة الثانوية الليبية في 23 يونيو/ حزيران، وستنتهي في 11 يوليو/ تموز. وبلغ عدد الطلاب الذين تقدموا للامتحانات 115110، توزعوا على 91231 في القسم العلمي، و23452 في القسم الأدبي، و427 في قسم التعليم الديني. وضمت لجان المراقبة 2366 مراقباً، و815 رئيس لجنة و815 متابعاً تربوياً.

تحقيق

يعيش مئات آلاف المواطنين في قطاع غزة في ظل مخاوف كبيرة مع ارتفاع اعداد المصابين بالامراض المعدية، وتفاقم الاكتظاظ في مناطق تجمّع النازحين، وذلك بالتزامن مع انهيار المنظومة الصحية

نزوح وتلوث وازدحام
شبح الكوليرا يحوم فوق قطاع غزة

غزة ـ **امجد ياغي**

حذرت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» من انتشار وباء الكوليرا في قطاع غزة، في ظل الاكتظاظ المتفاقم، خصوصاً بعد النزوح الأخير من مناطق شرقي مدينة خانيونس باتجاه غرب المدينة وغرب مدينة دير البلح والمناطق المحاذية لها، بينما يخشى النازحون والطواقم الطبية خروج الأوضاع الصحية عن السيطرة. ويشهد قطاع غزة انتشاراً لأمراض السرطان والتهاب الكبد الوبائي، فضلاً عن أزمات نقص التغذية والجفاف عند الأطفال، وقد فاقمت موجة النزوح الأخيرة الأزمات، وزادت الاكتظاظ القائم، وصولاً إلى تلاصق الخيام بسبب تقلص المساحات المتاحة داخل «المناطق الإنسانية» التي أصبحت مكتظة بالكامل.

وتتوافد يومياً أعداد كبيرة من المصابين بالأمراض المعدية على النقاط الطبية في منطقة المواصي غرب مدينة خانيونس، وتظهر على كثير منهم أعراض الحمى، والتهابات جلدية، ومع تزايد أعداد النازحين، تزايدت الأعداد بشكل ملحوظ. يقول طبيب الطوارئ محمد صيام من داخل خيمة مطلة على جامعة الأقصى في منطقة المواصي، إن جميع المحاولات لتفادي تفشي الأمراض المعدية باءت بالفشل، في ظل عدم تحسن ظروف النزوح، إضافة إلى تزايد الضغط على المنطقة مع استمرار موجات النزوح وتكرار القصف الإسرائيلي، وأخيراً ظهرت حالات لمرضى تظهر عليهم أعراض غير مألوفة، وبعضهم مصابون بأكثر من مرض معد. ويوضح صيام لـ«العربي الجديد»، تعليقاً على احتمال انتشار الكوليرا: «هناك حالات اشتباه إصابة بالكوليرا تظهر عليها بعض الأعراض، وأجرينا محاولات من أجل عزلهم حتى التأكد من حالاتهم، لأن الأعراض التي تظهر عليهم هي الجفاف واصفرار الجلد وقلة النبول واضطراب ضربات القلب، لكن قد تكون هناك أمراض أخرى تؤدي إلى هذه الأعراض، لا يمكن إجراء تحاليل طبية أو مخبرية للعشرات ممن يتجهون إلى الخيمة الطبية في كل يوم، وهناك كوارث تحصل، نملك جهازاً لفحص الدم والسكري والضغط، ونقيّم الحالة عبر التشخيص، والطبيب والطاقم الطبي يصابون في بعض الأحيان بذات الأعراض، لأننا نعيش في المحيط نفسه، ومعظمنا نازحون يقيمون في الخيام».

عمل صيام في عدد من المستشفيات والمراكز الصحية خلال نزوحه المتكرر، ويشدد على أن «قرابة 65 في المائة من سكان قطاع غزة أصيبوا بأحد الأمراض المعدية نتيجة النزوح المتكرر والتزاحم، وهذا مسجل في بيانات وزارة الصحة، كذلك إن قلة المساعدات الصحية، وعدم توافر وسائل النظافة وأدواتها ساهم في سهولة انتشار تلك الأمراض.

وسجلت وزارة الصحة في قطاع غزة عبر جميع مستشفياتها والمراكز الصحية والنقاط الطبية التي تنتشر بين خيام النازحين والنقاط المتنقلة 1,660,492 مصاباً بأمراض معدية نتيجة النزوح حتى الثاني من يوليو/ تموز الحالي، وهي أعلى أرقام للأمراض المعدية سُجلت في تاريخ القطاع، واحتلت الإنفلونزا والأمراض الجلدية النسبة الأعلى، تلتها أمراض الكبد الوبائي والتهابات الرئة وأمراض المعدة. ونشر المكتب الإعلامي الحكومي في غزة تحديثاً لأهم إحصائيات العدوان الإسرائيلي الثلاثاء الماضي، أشار فيها إلى وجود 12 ألف جريح بحاجة إلى السفر للعلاج في الخارج، ووجود 10 آلاف مريض بالسرطان، لكنه صدم كثيرين برقم حديث عن التهابات الكبد الوبائي الفيروسي («أ»)، الذي وصلت أعداد المصابين به إلى 71,338 مصاباً. وتشتد الأزمة في ظل مواصلة الاحتلال الإسرائيلي الاستهداف المباشر للمرافق الطبية، إذ أخرج خلال العدوان الحالي 34 مستشفى عن الخدمة، ويعمل حالياً مستشفى مركزي واحد بكامل طاقته، وثلاثة مستشفيات بطاقة جزئية، بينما خرج 64 مركزاً صحياً عن الخدمة، واستهدف الاحتلال 161 مؤسسة صحية، و131 سيارة إسعاف.

وذكرت وكالة «أونروا» في بيان، الأربعاء الماضي، أنها لم تعد تستطيع إيصال المساعدات إلى قطاع غزة من جراء المماطلة الإسرائيلية، وأوضحت أن النازحين في القطاع يفتقرون إلى كل شيء، خصوصاً الغذاء والماوى، وأنها بحاجة إلى إدخال مئات الأطنان من المساعدات إلى غزة، وأن الأوضاع في جنوب القطاع تنهار بصورة خطيرة وسط تزايد أكوام النفايات، وتفشي سوء التغذية، وعدم توافر المياه الصالحة للشرب، ما يضعف أجساد النازحين في مواجهة الأمراض. ويؤكد مصدر طبي من داخل وكالة «أونروا» للإغاثة الأممية عن تأمين المزيد من الخيام للنازحين، خصوصاً الجدد منهم، وسط تزايد مستمر في التوافد على «المنطقة الإنسانية» التي يطلب الاحتلال الإسرائيلي بقاءهم فيها، ما يشجعهم على الاكتظاظ في مناطق تركز النازحين، وإقامة أعداد أكبر من السابق في الخيام، حتى باتت عدة أسر تشترك في خيمة واحدة، فضلاً عن محاولة البقاء بالقرب من تلك المناطق، أملاً في وصول المساعدات إليها. يقول المصدر لـ«العربي الجديد» إن «الخوف من الأوبئة بسبب التلوث والازدحام وارد لدينا في وكالة أونروا، وقد رصدنا انتشارها بشكل كبير في نوفمبر/ تشرين الثاني، لكن لم تكن الاستجابة في المساعدات الطبية كافية، لكننا على أبواب وباء كبير حالياً، خصوصاً بعد النزوح الأخير من خانيونس إلى غرب المدينة وغيرها من المناطق، وذلك في ظل انعدام كل إجراءات الحماية الملازمة». ويضيف المصدر: «رصدنا أمراضاً منقولة بشكل سريع مثل الحمى، وكذلك حمى الضنك التي ينقلها البعوض، خصوصاً في فصل الصيف، إضافة إلى انتشار القمل عند الأطفال، لكن هناك أمراضاً جلدية نعتقد أنها خطيرة، وهي منتشرة بنسبة كبيرة عند الأطفال والنساء، وكلها تتفاقم مع ارتفاع درجات الحرارة، ولا توجد مختبرات لإجراء فحوص للكثير من البكتيريا أو الفيروسات المسببة للأمراض المعدية ذات الانتشار السريع».

من جهتهم، يتخوف النازحون الذين يقبعون في الخيام مع تكرار سماعهم لأخبار انتشار الأمراض، فهم لا يستطيعون تقليص الاختلاط والتزاحم، حتى على صعيد طوابير المساعدات التي تاحق أخبار التوزيع، وهم يشاهدون يومياً العديد من المرضى الذين تظهر عليهم أعراض الأمراض المعدية خلال الاصطفاف في الدور للحصول على الخبز أو المياه، لكنهم يتجاهلون ذلك بسبب الجوع والعطش. يقول عز الدين أبو حية، الموجود في منطقة المواصي، إنه يشاهد يومياً في طوابير المياه العديد من المرضى، من الرجال والنساء، وغالبيتهم لا يوجد لديهم من يساندهم من أبناء أو أزواج. والبعض منهم أطفال استشهدت عائلاتهم. يضيف لـ«العربي الجديد»: «أثنان من أطفالي أصيبا بأمراض جلدية، واحتاج كل منهما لقرابة ثلاثة أسابيع حتى يتعافى بسبب الأدوية الضعيفة التي كانا يتلقيانها». ويتساءل أبو حية: «كيف نعرف إن كان الشخص مصاباً بالكوليرا أو غيرها؟ نذهب للعلاج في المراكز الصحية أو النقاط الطبية في الخيام، لكننا لا نحصل على كشف طبي جيد، والطبيب يستمع لنا لمدة دقيقتين أو ثلاثة بسبب الزحام، ونحصل على ما يتوافر من علاج ونمشي، والكثير من النازحين يمرضون ولا يذهبون إلى أطبائه، حتى لو أصيبوا بأمراض خطيرة، فالعلاج غير متوافر، والبعض يذهبون للاستحمام في البحر لاعتقادهم بأنهم سيتحسنون».

ويشعر طبيب أمراض المعدة، عبد الكريم زيارة، بالتخوف من تفشي الكوليرا، نظراً لتوافر بيئة خصبة تساهم في انتشارها مع غيرها من الأوبئة مثل السل أو الصفراء، ويشير إلى رصد داء البلهارسيا نتيجة تلوث الغذاء والمياه. يقول زيارة لـ«العربي الجديد»: «أغلب الأمراض في غزة تطاول الجهاز التنفسي والمعدة، إضافة إلى الأمراض الجلدية، لكن بعض الحالات تتفاقم بسبب ظروف الطقس وقلة النظافة وسوء التغذية، وكلها عوامل تؤدي إلى إطالة وقت التعافي، لكنّ هناك أمراض باتت تفتك بالمواطنين. علمياً، تكون الوقاية من الكوليرا وغيرها من الأمراض المنقولة عبر تعليمات عدم شرب أو استعمال مياه غير نظيفة، وتكرار غسل اليدين بالماء والصابون، وطهو الطعام جيداً، وعدم تناول الغذاء المكشوف، والاهتمام بنظافة المساكن، ودورات المياه، والابتعاد عن أماكن تجمّع القمامة، لكن كل هذا غير ممكن في قطاع غزة، لذا من المقلق رصد تفشي الكوليرا، فانتشارها سيكون كارثياً لعدم وجود ما يمكننا مقاومتها به، سواء على صعيد العلاج أو الوقاية».

كثير من الأمراض المعدية تنتشر في غزة (دعاء الباز/ الأناضول)

1,660,492
عدد من أُصيبوا بالأمراض المعدية في قطاع غزة منذ بداية العدوان الإسرائيلي، بحسب وزارة الصحة.

ارتفاع درجات الحرارة... مصر دولة «غير خضراء»

مع ارتفاع درجات الحرارة في شكل غير مسبوق في مصر، يتعرض السكان، خاصة العاملين في المواقع المفتوحة والهواء الطلق، للإجهاد الحراري

القاهرة ـ **صفية عامر**

مع إعلان هيئة الأرصاد الجوية في مصر ارتفاع درجات الحرارة في أنحاء الجمهورية، عادت إلى الواجهة إجراءات الحكومة الخاصة بقطع الأشجار في المناطق السكنية وعلى الطرقات من أجل توسيعها. وتشدد الحكومة على أن ارتفاع الحرارة ظاهرة عالمية بسبب التغيّرات المناخية، لكنها تتغافل عن الحقيقة العلمية الخاصة بمساهمة قطع الأشجار في زيادة الإحساس بالحرارة.

في دول الخليج العربي التي تشهد ارتفاعاً كبيراً في درجات الحرارة خلال الصيف، يتوقف العمل عند تجاوز 32,1 درجة مئوية، ويمنع العمل في مواقع الإنشاءات المفتوحة خلال فترة القيظ. وفي الصين وتايلاند تنص القواعد على وقف العمل عند وصول الحرارة إلى 34 درجة مئوية، بينما تلزم المادة 208 من قانون العمل في مصر أصحاب المنشآت بتوفير وسائل السلامة والصحة المهنية للعمال، وتأمين البيئة المناسبة في أماكن العمل من أجل ضمان الوقاية من مخاطر الحرارة والبرودة، لكن الواقع يخالف ذلك.

ويتحدث ناشطون عن أن عمليات توسيع الطرقات وإقامة مشاريع إنشائية شهدت قطع آلاف الأشجار في القاهرة حتى يناير/ كانون الثاني 2020. وتشير دراسات وأبحاث إلى أن «مصر فقدت أكثر من 4 ملايين متر مربع من المساحات الخضراء خلال السنوات العشر الأخيرة، من بينها 911 ألف متر مربع في القاهرة وحدها بين عامي 2017 و2020». وارتبط جزء كبير من قطع الأشجار في القاهرة بتوسيع شبكات النقل لتلبية احتياجات العاصمة الإدارية الجديدة ومساحتها أربعة أضعاف مساحة وأشنطن العاصمة، وصُمّمت لاستيعاب 6,5 ملايين شخص وتخفيف الازدحام في القاهرة.

وتقول رحاب رجائي في منشور على منصة إكس، إن «حي مصر الجديدة فقد وحده نحو 90 فداناً من مساحته الخضراء، إذ جرى قطع نحو 2500 شجرة بين عامي 2019 و2020، وبينها أشجار معمّرة لإنشاء نصب تذكاري لإحياء ذكرى مشاريع بناء الطرق والجسور. كما أبيدت كل أشجار الكافور المعمّرة في كورنيش النيل بالعجوزة في يناير 2021».

وتوصي منظمة الصحة العالمية بألا يقل نصيب الفرد من المساحة الخضراء عن تسعة أمتار مربعة لتعزيز الصحة العامة، لكن دراسة نشرتها «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 تكشف أن نصيب الفرد من المساحات الخضراء في مصر لا يتجاوز 17 سنتيمتراً مربعاً. وهذا الرقم مرشح للتقلص بسبب استمرار قطع الأشجار.

وفي 5 أغسطس/ آب 2022، قالت وزيرة البيئة ياسمين فؤاد إن «الشوارع التي قُطعت أشجار فيها لتوسيع طرقات أقل تلوّثاً من شوارع ضيقة تضم أشجاراً»، ما جعلها هدفاً لسخرية واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي. ورغم الإعلان دورياً عن عدد من المبادرات، مثل «مبادرة 100 مليون شجرة» على مدار سبع سنوات، لم تخرج هذه المبادرات من إطار تصريحات الاستهلاك المحلي، ولم تنفذ معظمها على أرض الواقع.

ويرصد متابعون كثيرون على مواقع التواصل الاجتماعي «مذابح الأشجار» بحجة «التطوير»، وينشرون صوراً لانتهاكات في مختلف المحافظات المصرية قبل التطوير وبعده، حيث تحوّلت الأماكن الخضراء إلى أرصفة إسمنتية ورخام ومظلات خشبية.

اللافت أن محافظات كثيرة محرومة من «التطوير»، فيما يجري تنفيذ مشروع «النهر الأخضر» في العاصمة الإدارية الجديدة بمساحة 6200 فدان، والذي تقول السلطات إنه سيزرع بنباتات نادرة ويتضمن بحيرتين صناعيتين، الأولى بمساحة أربعة فدادين، والثانية بمساحة 25 فداناً مخصصة للألعاب المائية. وسعى مسؤولون حكوميون إلى تسليط الضوء على المشاريع الخضراء في العاصمة الإدارية الجديدة، ومن بينها الحدائق والنقل الذكي واستخدام الطاقة المتجددة. لكن منتقدي خطط التنمية الحضرية عارضوا توجّه الحكومة بموجب أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030.

ويتحدث أحمد سبع الليل، الناشط في قضايا البيئة والمناخ ومدير موقع المناخ، لـ«العربي الجديد»، عن تأثير التغيرات المناخية العالمية على مصر، وكيفية مواجهة ارتفاع درجات الحرارة، ويقول: «قد تؤثر التغيرات المناخية العالمية على مصر بشكل كبير، وتتسبب في ارتفاع مستوى سطح البحر ما يؤدي إلى حدوث فيضانات في المناطق الساحلية ومناطق الدلتا المهددة بالغرق، وأيضاً في تقلبات جوية مفاجئة تؤثر على الزراعة والإنتاج الغذائي، وتتكرر الظواهر الجوية المتطرفة مثل العواصف والجفاف والسيول، رغم أن انبعاثات مصر من غاز ثاني أوكسيد الكربون لا تتجاوز نسبة 0,6% من الانبعاثات العالمية، لكنها من بين الدول الأكثر تأثراً بتغير المناخ الذي ينعكس سلباً على الزراعة والطاقة والنقل والصناعة، وعلى الفئات التي يجب أن تحظى بالرعاية الأكبر مثل النساء والأطفال وكبار السن».

يضيف: «تساهم التغيرات المناخية في ارتفاع درجات الحرارة وزيادة الظواهر الجوية المتطرفة، ما قد يتسبب في جفاف ونقص الموارد المائية وحرائق في الغابات. أما قطع الأشجار فيزيد انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون، ويقلل قدرة الغابات على امتصاصه، ما يزيد تسارع ظاهرة الاحتباس الحراري وموجات المناخ المتطرفة».

ويشير سبع الليل إلى أن «توعية المواطنين والمسؤولين بخطورة قطع الأشجار تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على البيئة والحيوانات البرية وإثراء التنوع البيولوجي، كما تساهم في تغيير السلوكيات للحفاظ على الغابات والمساحات الخضراء، والمسؤولون بدورهم هم أفراد في المجتمع، وتجب مواصلة حملات توعية كافة الفئات بدءاً بالأطفال في المدارس مروراً بالشباب في الجامعات وصولاً إلى قادة المجتمع والمسؤولين. أيضاً يجب أن ننقل التوعية من النظريات إلى التطبيقات العملية البسيطة، مثل تنفيذ ورش لإعادة تدوير كل المخلفات الورقية والزراعية والبلاستيكية وغيرها، وحملات زراعة الأسطح، والتشجير ونظافة الشواطئ. ومن المهم تشكيل لجان لحماية البيئة بالتعاون مع المجتمع المدني والجهات الحكومية المسؤولة، والاهتمام بتفعيل قوانين البيئة الحالية، ودراسة إصدار قوانين جديدة».

إسمنت العاصمة الإدارية في مصر أكثر من الأشجار (خالد دسوقي/ فرانس برس)

تبخر مياه السدود يزيد أزمة العطش في تونس

ليست أزمة المياه جديدة في تونس، لكن الارتفاع الكبير في درجات الحرارة نتيجة التغير المناخي بات يهدد بتبخر مخزون السدود، وبالتالي تفشي العطش في أنحاء البلاد

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تتوالى الاحتجاجات جراء أزمة المياه في تونس بسبب تبخر مخزون السدود والانقطاع المتكرر للمياه في العديد من محافظات البلاد، فيما ينتظر المواطنون تحلية مياه البحر مع تشغيل عدد من المحطات. وخلال النصف الأول من العام الجاري، سجل ما يزيد عن 960 تبليغاً بسبب مشاكل تتعلّق بالمياه، بلغت مداها خلال شهر يونيو/ حزيران الماضي، مع تسجيل معدلات حرّ قياسية.

وتكشف بيانات المرصد التونسي للمياه أن المرصد الخاص بالتبليغات تلقى منذ بداية العام وحتى نهاية شهر يونيو الماضي 968 تبليغاً عن أزمات تتعلق بالمياه، من بينها 265 تبليغاً خلال يونيو وحده. وعلى الرغم من أن خريطة العطش تشمل العديد من المناطق الحضرية، إلا أن سكان الأرياف أكثر معاناة، ما يدفعهم إلى الاحتجاج في الشوارع وقطع الطرقات للمطالبة بحقهم في المياه. وتعاني غالبية المناطق في البلاد لتأمين المياه الصالحة للشرب عبر شبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، وهو أمر لا يشمل جدول التقنين المعلن عنه منذ شهر مارس/ آذار 2023، إذ يتواصل قطع المياه في العديد من مناطق البلاد لفترات طويلة. ومساء الثلاثاء الماضي، أقال الرئيس التونسي قيس سعيد المدير العام للشركة أحمد صولة ومسؤولاً كبيراً فيها بسبب المشاكل المتتالية التي يشهدها قطاع المياه في تونس. يقول الخبير في الموارد الطبيعية والمياه حسين الرحيلي إن «أزمة المياه في تونس ليست جديدة، إلا أن ارتفاع درجات الحرارة يجعل وقعها أشد على المواطنين في المناطق التي لم يعد فيها الماء متاحاً بالقدر الكافي». ويؤكد لـ«العربي الجديد» أن «الانقطاعات المتكررة للمياه ترتبط بأكثر من عامل، من بينها انقطاعات ناجمة عن اهتراء البنية التحتية للشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه، وتراجع نسبة مياه السدود المهددة بالتبخر مع كل موجة حرّ».

يعاني سكان غالبية المناطق في تونس لتأمين المياه الصالحة للشرب

خريطة العطش تشمل العديد من المناطق لكن سكان الأرياف أكثر معاناة

ويضيف الرحيلي أن «أمطار الشتاء المعباة في السدود غير كافية لتوفير أمان مائي في بلد يتعرّض لتغير مناخي»، مشدداً على «أهمية تنويع مصادر المياه عبر التحلية وإعادة تدوير المياه (استخدام مياه الصرف المعالجة للأغراض التي لا يوجد فيها اتصال بشري مباشر، مثل الري والمراحيض وتجديد مصادر المياه الجوفية)، وتغيير أنماط الاستهلاك وترشيدها في العديد من القطاعات. الأمطار بددت شبح الجفاف لكنها لم تبدد خطر العطش الذي يبقى حاضراً في ظل المخزون القليل وزيادة خطر التبخر جراء الحر». ويرى أن «سلطات تونس مطالبة بالتفكير جدياً في تغيير أشكال تخزين المياه السطحية في السدود وذلك من خلال الاستثمار في تقنيات جديدة لتجميع المياه من بينها الأحواض المغطاة». ويقول إن «الأحواض المغطاة تساهم في الحد من تبخر المياه بنسبة 90%، كما أن كلفة تغطيتها لا تتجاوز الـ5% من كلفة المياه المهدورة جراء تعرّض المياه للحرّ والتبخر». ويشير إلى أن «الواقع في تونس بات يتطلب مراجعة حتمية لأشكال تخزين المياه أمام ما تشهده السدود من تبخر، ويصل حجم المياه المهدورة إلى 32% من الكميات التي تتولى توزيعها». ومنذ سبتمبر/ أيلول 2023، سجّلت تونس تساقطات مطرية قدرت بـ110 ملايين متر مكعب فقط من الأمطار، أي ما يعادل خمس المعدّل الطبيعي من التساقطات الشتوية. ويقول كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية المكلف بالمياه رضا قبوج إن «تغيّر المناخ وتوالي سنوات الجفاف والارتفاع غير المسبوق لدرجات الحرارة أدت إلى زيادة تبخر مياه السدود، وبلغ قرابة 650 ألف متر مكعب في اليوم»، ويبين خلال جلسة استماع عقدتها لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي في البرلمان أن «كل هذه العوامل ساهمت في التراجع التاريخي للمخزون المائي في السدود الذي بلغ حوالي 700 مليون متر مكعب، ما يمثل نسبة امتلاء تقدر بـ30%، وهي أدنى نسبة شهدها المخزون المائي في تونس».

ويؤكد أن جهود الوزارة متواصلة لإيجاد حلول لهذه الأزمة والتزود بالمياه الصالحة للشرب مع تشغيل محطة لتحلية مياه البحر في محافظة صفاقس، جنوب شرق البلاد. لكن الجهود الحكومية لتأمين المياه لا تمنع استمرار معاناة سكان المناطق المهمشة والأقل حظاً في الحصول على المياه، حيث تشهد عيون الماء التي تعد مصدرهم الأول تراجعاً في منسوبها بسبب الجفاف».

ويقول منسّق المرصد الوطني للمياه علاء مرزوق إن «التقصير المتواصل في معالجة أزمة المياه وتأخير حلول إعادة تدوير المياه وترشيد استغلالها وتوزيعها بين القطاعات يفاقم العطش في المناطق المهمشة والأرياف وحتى المدن»، ويرى أن «قرار تقسيط المياه لا يمكن أن يعالج أزمة مركبة بل يزيد في تحميل المواطنين أعباء العطش ويقلّص حظوظهم في الحق في المياه».

يلجأ الى تعبئة المياه بسبب شحها (فتحي بلعيد/ فرانس برس)